

إمطانس شحادة*

صيف إسرائيلي ساخن

حرارة الصيف تضرب إسرائيل بشدة، وتكاد تُخرج النظام السياسي عن اتزانه. فقبل بضعة أشهر احتلت صراعات جنرالات الجيش الإسرائيلي عناوين الأحداث، بشكل جعلنا نعتقد أن هناك إشارات إلى تصدع في صفوف العسكر ومؤسسات الأمن. بعد ذلك جاء موسم الانشقاقات الحزبية والتحضير لمشهد حزبي جديد ربما يُدخل تعديلات على شكل الحكومة الإسرائيلية، ثم اقتربنا من أيلول/سبتمبر وهمومه، وبدأت تحضيرات إسرائيل، وخصوصاً العسكرية منها، لاحتمال أن يؤدي توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة إلى ولادة دولة فلسطينية، مهما تكن صيغتها. في أثناء ذلك داهمت موجة الاحتجاجات مركز إسرائيل فتوهم البعض أن المجتمع الإسرائيلي تحول إلى مجتمع عادي تشغله تصدعات اقتصادية - اجتماعية ربما تنافس الأمن على رأس سلم أولوياته. لكن المجتمع الكولونيالي وجد نفسه سريعاً أمام تصعيد أمني أعاد الوضع إلى روتين عسكرية المجتمع وثقافة السيطرة المتجذرة في المجتمع الإسرائيلي، فخفتت أنغام الاحتجاجات وأثبتت لمن انبهر بها أنها زوبعة في فئجان الإجماع الصهيوني الباحث عن توازن جديد بين جشع السوق والربح والحاجة إلى توفير أوضاع معيشية مقبولة من الطبقة الوسطى التي تشكل أغلبية المجتمع الإسرائيلي.

مواسم الاحتجاج... في إسرائيل

تشهد إسرائيل منذ أواسط تموز/يوليو ٢٠١١ حركة احتجاج اجتماعية غير مسبوقه، لا من حيث حجمها أو مدتها، ولا من حيث نوعية القوى المشاركة فيها، ولا من حيث مضامين المطالب. وقد بدأت الحركة بنصب الخيام في أحد الميادين الرئيسية في تل أبيب، احتجاجاً على غلاء أسعار الشقق، شراء أو استئجاراً، وما لبثت أن انتشرت الخيام في ميادين عدد من المدن والبلدات الإسرائيلية الأخرى. وهذه الاحتجاجات العامة ليست إلا ذروة تراكم عدد من الاحتجاجات الفئوية، الصغيرة والمتوسطة، التي مرت على المجتمع الإسرائيلي في الأعوام الأخيرة، من دون أن تلقى حلاً، ومنها إضرابات نقابة المعلمين، وإضراب طلاب الجامعات، والعمال الاجتماعيين، وموظفي السلطات المحلية، والأطباء. وجاء تعامل الدولة مع جميع المطالب في الأعوام الأخيرة من سلة أدوات الاقتصاد الليبرالي المحافظ الذي يرمي إلى تقليص الوظيفة الاقتصادية للدولة وتوفير مناخ ملائم للسوق والقطاع الخاص لإدارة الاقتصاد. إذ، فإن مشكلة الإسكان الحالية هي جزء من أزمة أوسع وأعمق، تتعلق بسلسلة الإصلاحات التي عرضتها الحكومات منذ عدة أعوام، والتي تضمنت تقليص تدخل الدولة في ضمان العيش الكريم، وتقليص استعمال الموارد العامة لرفع مستوى الحياة.

(* باحث في مدى الكرمل/المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية - حيفا.

لقد فاجأت جغرافيا الاحتجاج كثيراً من المراقبين وصنّاع القرار في إسرائيل، إذ إن أحداً لم يتوقع أن تنطلق الحملة من معقل الاقتصاد الإسرائيلي الحديث، تل أبيب، تلك المدينة المعولمة التي تحاكي شركاتها أسواق العالم، وتلاحق إحدائيات بورصات أوروبا و"الناسداك" من دون ملل. إنها ليست مدينة الفقر واليأس، وإنما مدينة الأحلام وفقاً للمفاهيم الإسرائيلية، ولذلك لم يتوقع أحد أن يقود حركة الاحتجاج شباب ينتمون إلى الطبقات الوسطى التي هي نتاج التحولات في الاقتصاد الإسرائيلي منذ ثمانينيات القرن المنصرم، أي نتاج النظام الليبرالي ذاته. وفي واقع الأمر فإننا لا نتحدث في حالة الاقتصاد الإسرائيلي عن احتجاج للفقر أو للطبقات المسحوقة، لأن هذه الفئات ليست كبيرة في المجتمع اليهودي (١٥٪ من العائلات اليهودية تحت خط الفقر، وثلاثها من العائلات اليهودية المتمتعة دينياً)، كما أن الأوضاع الاقتصادية، بالمجمل، جيدة. فمعدلات البطالة في الأعوام الأخيرة منخفضة (٦٪ تقريباً)، ومستوى الدخل مرتفع (معدل الأجر الشهري نحو ٢٥٠٠ دولار)، والنتائج المحلي يدنو من المعدلات الأوروبية (نحو ٢٩,٠٠٠ دولار)، وهناك ارتفاع في معدلات المشاركة في أسواق العمل، فضلاً عن أن معدلات التضخم المالي منخفضة، والعجز في ميزانية الدولة أخذ في التذني، والديون الخارجية تنخفض كل عام. والحديث عن حالة احتجاج يعكس إرهاب الطبقات الوسطى، والبورجوازية الصغيرة في المجتمع الإسرائيلي، من عبء السياسات الاقتصادية النيو-ليبرالية، غير أن الإرهاب الاقتصادي الناجم عن تمويل مشاريع تهويد الجليل والنقب وبناء دولة رفاه في مستعمرات الضفة الغربية، لم يدخل عناوين الاحتجاج حتى الآن. إن المشروع الاقتصادي النيو-ليبرالي، واستمرار المشروع الكولونيالي داخل حدود ٤٨، ودولة رفاه المستوطنين في المناطق المحتلة، أمور كلها تؤدي بالضرورة إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية، وإلى نشوء خلل في تقاسم أعباء الضرائب والدخل في المجتمع الإسرائيلي. وتمثلت أبرز السياسات الاقتصادية النيو-ليبرالية التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة، في الأمور التالية:^(١)

١ - تقليص في الإنفاق الحكومي:

الإنفاق الحكومي السنوي للفرد، والذي وصل في سنة ٢٠٠١ إلى ٣٢,٢٣٥ شيكلاً جديداً (ش.ج.)، تراجع في سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٩,٩٦٠ ش.ج.؛ الإنفاق الاجتماعي السنوي للفرد، والذي وصل في سنة ٢٠٠١ إلى ١٢,١٦٢ ش.ج.، تراجع في سنة ٢٠٠٩ إلى ١١,٤٣٦ ش.ج.؛ تقليصات في ميزانيات الوزارات الاجتماعية، ومنها ميزانية التعليم، إذ تراجع تمويل ساعات الملاك (ساعات التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية) من ٩٦٣٩ ش.ج. للطالب في سنة ٢٠٠١ إلى ٨١٦٢ ش.ج. للطالب في سنة ٢٠٠٦؛ ميزانية البناء الخاصة بوزارة التربية والتعليم (ميزانية التطوير)، تقلصت النصف تقريباً من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٨؛ ميزانية التعليم العالي، بحسابها لكل طالب، تراجعت من ٤٤,٧١٢ ش.ج. في سنة ٢٠٠١ إلى ٣٧,٢٤١ ش.ج. في سنة ٢٠٠٨، وقد فقدت مؤسسات التعليم العالي خلال تلك الأعوام مئات ملاكات المحاضرين.

٢ - سياسة خفض الضرائب لأصحاب المصالح التجارية وأصحاب الأجر المرتفع:

انتهج وزير المالية بنيامين نتنياهو في سنة ٢٠٠٣، خطة لخفض الضرائب استمرت حتى سنة ٢٠١٠، وكان الرابحون الكبار هم أصحاب المداخل العالية: فمن كان أجره أعلى بضعفين من متوسط الأجر حصل في سنة ٢٠١٠ على إضافة سنوية بلغت ٢٢,٩٧١ ش.ج. ومن كان أجره أعلى بستة أضعاف من متوسط الأجر، حصل على إضافة سنوية بلغت ٧٤,١٣١ ش.ج. وفي مقابل ذلك، خسرت خزينة الدولة مبلغاً تراكمياً قدره ٤٦,٢ مليار ش.ج.؛ علاوة على ذلك قامت الحكومة بخفض ضريبة الشركات، فأصبح أصحاب المداخل العالية يدفعون أقل مما دفعوه في السابق، بينما صار المواطن البسيط يدفع أكثر، من خلال ضرائب غير مباشرة، وعلى رأسها ضريبة القيمة

المضافة.

وبناء على هذا، تحول الارتفاع الحاد في أسعار المنازل وإيجاراتها إلى القشة التي قصمت ظهر بعير الطبقات الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، إذ تراوح ارتفاع أسعار المنازل (بيعاً وإيجاراً) منذ سنة ٢٠٠٩ ما بين ٣٠٪ و٤٠٪ في المدن الكبيرة، على الرغم من محاولات وزارة المالية كبح الارتفاع عن طريق الضرائب، ومن تشديد محافظ بنك إسرائيل في شروط منح قروض الإسكان، لكن شيئاً لم ينفج، كما أن أدوات الضريبة والفائدة البنكية - أي الأدوات الاقتصادية التقليدية - لم تحدّ من خفض الطلب على المنازل، والأرجح أن ذلك يعود إلى الخلل الكبير بين العرض والطلب في مناطق المركز (مناطق الطلب المرتفع)، والذي يمكن إعادته إلى أسباب سياسية فضلاً عن الأسباب الاقتصادية، وأهمها:

أ - تشجيع الدولة أغنياء يهود من أوروبا والولايات المتحدة على زيادة استثماراتهم في شراء منازل في المركز الإسرائيلي والقدس، وفي بعض المدن الجنوبية مثل عسقلان وأسدود. وقد تراوحت حصة صفقات بيع الشقق ليهود أوروبا وأميركا في المدن الجنوبية ما بين ٣٥٪ و٤٠٪ من شراء المنازل الجديدة.

ب - قامت الدولة باستعمال سوق العقارات والمنازل كمحرك نمو مركزي في الأزمة خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥، إذ خفضت الفائدة البنكية على قروض الإسكان إلى قرابة الصفر، وحفزت شركات البناء عبر تسهيلات مالية وبواسطة جهاز الضرائب للاستثمار في سوق الشقق، وخصوصاً في الضواحي. وقد أدى ارتفاع العرض والإغراءات المالية إلى ارتفاع الطلب على المنازل بشكل كبير، ولا سيما شراء منازل للاستثمار (أي بيت ثان أو ثالث للتأجير).

ج - قامت الحكومات في العقد الأخير، بتشجيع الانتقال إلى الجليل والنقب، وخصوصاً للأزواج الشباب، بواسطة منح هبات لشراء المنازل تصل إلى نحو ٥٠٪ أو ٦٠٪ من سعر الأراضي وتكلفة البنى التحتية، وكذلك دعم أماكن العمل، وتوسيع عرض المنازل، وهو ما يُعرف بمخططات تهويد الجليل والنقب. وضخت الحكومات ميزانيات كبيرة لهذا الغرض، بينما جرى تقليل عرض المنازل والشقق في المركز من جهة أخرى، كي تقوم قوى السوق بدور مكمل، وبهذا تكون الحكومة قد شوّهت عملية العرض والطلب الاقتصادي لتحقيق مصالح قومية. وعلى الرغم من ذلك، فإن كثيراً من عائلات الطبقات الوسطى يفضل السكن في المركز، حتى لو كانت الأسعار أعلى كثيراً، وذلك بسبب فرص العمل ونوعية وأسلوب الحياة هناك.

إذاً، القضية ليست أزمة سكن أو نقصاً حاداً في المساكن في السوق الإسرائيلية، وإنما في سياسات شوّهت قواعد العرض والطلب لتحقيق أهداف قومية، وأوجدت نقصاً في عرض الشقق والمنازل في المركز الإسرائيلي، فضلاً عن بعض المشاريع الخاصة بالأغنياء، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المنازل والشقق في معظم المدن الرئيسية، وإلى شحّ خاص في العرض في المركز، وزيادة في عرض المنازل في الضواحي وفي النقب والجليل.

أسباب نجاح موجة الاحتجاج حتى الآن

بخلاف حركات الاحتجاج الإسرائيلية السابقة، فإنه لا توجد هوية إثنوية لهذه الاحتجاجات، إذ إن مهد الاحتجاجات في الماضي كان الفئات الشرقية الفقيرة، كما أن الاحتجاجات الاقتصادية - الاجتماعية كانت تتحول إلى عناوين وأهداف سياسية، وتترجم بدعم أحزاب يمينية، ولذلك كانت تبقى محدودة للغاية. أمّا حجم المشاركة وتوزيعها هذه المرة فيختلفان عن المرات السابقة، لأن الاحتجاجات الحالية واسعة جداً وسلمية، وموزعة على معظم المدن والمناطق الإسرائيلية، بينما كانت الاحتجاجات في الماضي تتسم بمحدودية المشاركين فيها، وباستخدام العنف، أكان ذلك من طرف المتظاهرين أم الشرطة.

أمّا ردة فعل الحكومة حتى الآن فكانت محدودة، إذ لم تقدم اقتراحات عملية فورية، وإنما استمرت في استخدام أدوات الاقتصاد الليبرالي، واتهام خمول البيروقراطية الإسرائيلية، ومركزية الاقتصاد الإسرائيلي. فبين الاقتراحات التي جاءت بها الحكومة لحل مشكلة ارتفاع أسعار الشقق هو تسريع عمليات إقرار المخططات، وتنجيع عمل البيروقراطية وإدارة دائرة أراضي إسرائيل التي تسيطر على قرابة ٩٠٪ من الأراضي في إسرائيل. وقد توصل وزير البناء والإسكان إلى اتفاق مع وزارة المالية، قبل بدء موجة الاحتجاج، لمنح تسهيلات وهبات مالية بقيمة ١٠٠,٠٠٠ شكيل لشراء شقق في الضواحي - النقب والجليل، وفي بنايات مشتركة وبناء مكتظ. أمّا رئيس الحكومة فعرض قانون "لجان الإسكان الوطنية" الذي أقر في الكنيست الإسرائيلي بداية آب/أغسطس، والذي يقيم ٦ لجان خاصة لتسريع المصادقة على المخططات في مختلف ألوية البلد. ويشترط القانون وجود أكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية في مشاريع الإسكان، كما يشترط إقامتها على أرض تشكّل ٨٠٪ منها على الأقل أراضي دولة.

إن الاقتراحات والخطط الحكومية التي عُرضت، وإقامة لجنة خاصة لفحص مطالب الحل وعرضها، لم تُرض قيادات الاحتجاج التي تنادي بخفض ضريبة القيمة المضافة وزيادة الإنفاق الحكومي في مجالات التعليم (فرض التعليم الإلزامي من عمر ٣ أعوام) والصحة ودعم التعليم العالي وتحقيق نوع من العدل الاجتماعي ودولة الرفاه، إلا إن أي صوت جدي لم يرتفع مطالباً بإلغاء نظام الاقتصاد الليبرالي والعودة إلى سيطرة الدولة على الاقتصاد. وفي المقابل امتنعت حركة الاحتجاج الرسمية من طرح مطالب سياسية، أو حتى التداول في السياسة وربطها بالوضع الاقتصادي - الاجتماعي، خشية من أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بالإجماع في صفوف الحركة وإحداث انقسامات فيها وتحويلها إلى حركة احتجاج سياسية حزبية: أو ربما تنتظر قيادات الاحتجاج استحقاق أيلول/سبتمبر كي ترى كيف سيؤثر في صمود حركة الاحتجاج، وماذا ستكون إفرزاته السياسية والأمنية.

استحقاق أيلول/سبتمبر

منذ الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان كان هناك شبه إجماع لدى صنّاع القرار العسكري والأمني في إسرائيل، على أن المشهد الاستراتيجي الإسرائيلي في حالة تدهور، ويحمل بذور مخاطر مستقبلية تفرّض على إسرائيل تغيير تعاملها مع محيطها، ودمج الفعل الأمني العسكري بالسياسي - الدبلوماسي بهدف تقليل المخاطر. وشارك في هذا الاعتقاد كثير من المحللين ومراكز الأبحاث والمختصين، الذين طالبوا الحكومة الحالية بطرح مبادرة سياسية جديّة من أجل تخطي الجمود والقطيعة في العلاقات بالسلطة الفلسطينية ونزع فتيل مواجهة مقبلة. ووفقاً للتفسير السائد، فإن مصدر الخمول السياسي الإسرائيلي يعود إلى الإفراط في التعويل على قدرة الجيش في التعامل مع جميع السيناريوهات، وهو واقع يلازم صانع القرار في إسرائيل، مثلما يخبرنا أوري بار - يوسف، المتخصص بتاريخ الجيش الإسرائيلي وسياسة الردع، في مقالة بمجلة "معرخوت" (شهرية وزارة الأمن الإسرائيلي)، العدد ٤٠١ (٢٠٠٥)، تتناول أسباب وأبعاد تآكل "أسس العقيدة العسكرية الإسرائيلية"، وفشل ثلاثة مركبات أساسية في تلك العقيدة هي: الردع، والإنذار المبكر، وحسم المعركة بسرعة. ويقول بار - يوسف إن إسرائيل في طريق مسدود، يصعب عليها فيه ترجمة تفوقها العسكري إلى استقرار أمني. وقد نتج هذا الأمر، بين أمور أخرى، بسبب خلل يرى أن القوة العسكرية هي الحل للتهديدات كافة. ويضيف بار - يوسف: "في معظم الأحوال، تمكّن جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي من توفير معلومات وإنذار مبكر عن نيات العدو، لكن المشكلة كانت في التفسير والقراءة غير الصحيحين لقسم مهم من تلك المعلومات والمعطيات، وفي ردة الفعل." وعاد بار - يوسف فشبه في مقالة بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٠ (صحيفة "هارتس") تصرف حكومة نتنياهو بتصرفات حكومة غولدا مائير قبيل حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣، إذ مع أنه وصل إلى مسامع صنّاع القرار في تل أبيب جميع المعطيات

والمعلومات عن مستقبل قاتم، وعن مبادرة عسكرية تحضّر لها مصر وسورية، ولا يمنعها سوى مبادرة سياسية إسرائيلية جادة، إلا إن صنّاع القرار الإسرائيلي لم يقوموا بأي ردة فعل، مثلما هي الحال الآن مع مبادرة السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة وتقديم طلب الاعتراف بدولة فلسطينية. فإسرائيل ما زالت مستمرة في التعويل على استعمال أدوات القوة والجيش للتعامل مع قضايا استراتيجية كان يمكن حلها بطرق سياسية، وهي تمتنع من تقديم أي مبادرة سياسية معتمدة على قدرتها العسكرية لاحتواء أي تغييرات على الأرض ولتقليل الأثمان، ثم لقلب المعادلات لمصلحتها.

قد يكون إهمال المسار السياسي نابع عن قناعة، ذلك بأنه بات واضحاً للجميع أن أقصى ما يمكن أن تعرضه أي حكومة إسرائيلية على الطرف الفلسطيني، هو أقل من أدنى الشروط التي ربما يقبل بها، وأن السياسة الإسرائيلية تحولت في الأعوام الأخيرة إلى سياسة إدارة الصراع، لا حسمه (لا سياسياً ولا عسكرياً)، بعد أن كانت القيادات الإسرائيلية تأمل بأن تحسم الصراع وأن تفرض اتفاقاً على السلطة الفلسطينية، بحسب الشروط الإسرائيلية، يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية بصيغة ما، وإعلان نهاية الصراع بين إسرائيل وحركة التحرير الفلسطينية، وقبول إسرائيل كدولة يهودية، كي تنهي بذلك أيضاً أي مطالب قومية لدى الفلسطينيين في الداخل، وتغلق ملف العودة. لكن هذا باب صعب المنال.

فمنذ تصريح رئيس الحكومة الفلسطينية قبل عامين تقريباً، بشأن نية السلطة التوجه إلى الأمم المتحدة لطلب اعترافها بالدولة الفلسطينية، بات لدى إسرائيل تخبطات عن كيفية التعامل مع الواقع الجديد، إذ صرح آنذاك وزير الخارجية الإسرائيلية، أفينغور لبيرمان، "أن أي مبادرة من جانب واحد لا تفيد عملية التفاوض، وأن إسرائيل سترد أيضاً بخطوات أحادية الجانب، وربما تفكر في إلغاء اتفاق أوسلو"^(٢) لكن منذ تلك الفترة ظهرت اختلافات بين تصريحات وزير الخارجية ومواقفه، وتصريحات وزير الأمن ورئيس الحكومة ومواقفهما.

ومن المرجح أن حكومة إسرائيل لم تحسم أمرها بعد فيما يتعلق بكيفية التعامل السياسي في حال إعلان الأمم المتحدة الاعتراف بدولة فلسطينية وقبولها عضواً فيها، وهي تستعد عسكرياً لأي وضع، فالجيش الإسرائيلي قرر التعامل مع موعد إعلان دولة فلسطينية جديدة كبيرة، كي لا يتكرر مشهد تعامل الجيش يوم ذكرى النكبة على الحدود الشمالية والجولان المحتل، في أيار/مايو الماضي، ووصول آلاف الأشخاص إلى حدود إسرائيل ووقوع قتلى وإصابات.^(٣)

إن إسرائيل مرتبكة، ولا تملك سيناريو واضحاً عما يمكن أن يحدث في أيلول/سبتمبر، وخصوصاً بعد انهيار التوازنات التي كانت قائمة في ظل النظام الإقليمي الأخذ في الانهيار والتغير، الأمر الذي يخلق تحولاً في بيئة اتخاذ القرار السياسي والأمني في إسرائيل، يكبل، إلى حد ما، إمكانات العمل المتاحة أمام الحكومة. ففي الساحة العالمية، على سبيل المثال، هناك عدم استقرار اقتصادي ومالي يشير إلى تآكل النظام الاقتصادي العالمي، الرأسمالي المعولم، وإلى تهاوي الدول العظمى عرابية هذا النظام العالمي الحالي. وما يحدث في الأسواق العالمية وفي النظام الاقتصادي العالمي يؤثر في متخذي القرار السياسي في إسرائيل، كونهم (أي متخذي القرار) لا يريدون من إسرائيل المساهمة في تصعيد الأزمة العالمية، في حال تفجرت الأمور في الشرق الأوسط. ومن جهة أخرى هناك حملات قوية لمقاطعة بضائع إسرائيلية في أوروبا والولايات المتحدة، وحملات تشكك في شرعية إسرائيل، الأمر الذي يلزم متخذ القرار الإسرائيلي أن يأخذ في الاعتبار ردات الفعل الشعبية الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن ردود الحكومات والمؤسسات الرسمية. كذلك تشهد البيئة الإقليمية درجة عالية من عدم الاستقرار وتراجع مكانة ما كان يسمى "محور الاعتدال" الذي كان مسؤولاً عن ضبط ردات الأفعال العربية تجاه خطوات إسرائيل، وهو ما يعني أن مكانة إسرائيل وعلاقتها السياسية والاقتصادية، العالمية والإقليمية، تعمل في هذه الفترة على كبح القرارات الإسرائيلية وترويضها.

علاوة على ذلك، تشكل الأوضاع الاقتصادية داخل إسرائيل عامل ردع إضافياً أمام متخذ القرار الإسرائيلي، فأوضاع الاقتصاد الإسرائيلية الحالية جيدة جداً، بغض النظر عن قضية الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة، ذلك بأن معطيات الاقتصاد الكلي تشير إلى نسبة نمو لا يستهان بها، وبطالة متدنية، وارتفاع في الناتج المحلي، وفي نسبة المشاركة في أسواق العمل، وفائض كبير في احتياط العملة الأجنبية، وتحسن في الميزان التجاري وانخفاض الدين الحكومي الخارجي، الأمر الذي يجعل اتخاذ قرار متطرف كإلغاء اتفاق أوسلو، مسألة صعبة.

في هذه البيئة تتعدد المواقف في ساحة اتخاذ القرار في إسرائيل، إزاء اختيار الرد الملائم على توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة طلباً للاعتراف بدولة فلسطينية. أمّا أبرز المواقف لدى الجهات الفاعلة فهي:

١ - رئيس الحكومة: حاول ننتياهو أن يردع السلطة الفلسطينية عن التوجه إلى الأمم المتحدة وطلب الاعتراف بدولة فلسطينية، وهو فعل ذلك في خطابه في الكونغرس الأميركي ومن على كل منصة في الأشهر الأخيرة، لكنه لم يطرح أي مبادرة سياسية تؤدي إلى عدول السلطة الفلسطينية عن قرارها من جهة، ولم يعلن رسمياً أي خطوات قد تتخذها إسرائيل في حال تم التوجه إلى الأمم المتحدة والاعتراف بدولة فلسطينية من جهة أخرى، سوى أنه طلب من رئيس مجلس الأمن القومي، يعقوب عميدور، دراسة إمكان إلغاء اتفاقي أوسلو وباريس.

٢ - أمّا في وزارة الخارجية، فيبدو أن هناك عدة مواقف، أو على الأقل لا يوجد موقف موحد بين الوزير وكبار موظفي الوزارة. فوزير الخارجية يعارض توجه السلطة إلى الأمم المتحدة، ولا يعتقد أن في إمكان أي مبادرة سياسية إقناع السلطة بعدم التوجه. وكان ليبرمان أعلن في الأشهر الأخيرة أن إمكان إلغاء الاتفاقيات مع منظمة التحرير وارد ومنطقي، إلا إن متابعة ما يصل إلى الصحافة من مداوات ونقاشات داخل وزارة الخارجية يوضح أن هناك تحفظاً لدى كبار الموظفين تجاه إلغاء الاتفاقيات مع منظمة التحرير.

فالموقف الرسمي للوزارة، والذي نُشر في موقعها في الإنترنت، هو أن أي قرارات من جانب واحد تضر بعملية التفاوض، ومن شأنها أن تعقد الأمور أكثر، ولذلك يجب التزام مسار التفاوض المباشر.^(٤) وتضيف الوزارة أن توجه السلطة إلى الأمم المتحدة هو إخلال بالاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، وأن إسرائيل متمسكة بالمفاوضات المباشرة بصفتها الطريقة الوحيدة لحل النزاع، في حين أن السلطة الفلسطينية تخلت منذ أمد بعيد عن المفاوضات السلمية، بل إن القيادة الفلسطينية بدلاً من ذلك، شرعت في سلوك طريق العمل الأحادي الجانب مع تفضيل محاولة فرض إرادتها على إسرائيل عن طريق الضغط الدولي... إن الإعلان الأحادي الجانب يضرّ بالسلام الحقيقي، ويتحدى المبادئ الأكثر أساسية لصنع السلام، كما أنه لن يضيف شيئاً إلى حل النزاع، وإنما سيؤدي إلى اشتداد حدته بدلاً من إنهائه. فاتخاذ خطوات أحادية الجانب لن يسوي أيّاً من مسائل الوضع الدائم مثل الحدود، والقدس والللاجئين... ذلك بأن هذا الاعتراف السابق لأوانه سيتجاهل مصالح إسرائيل، ولا سيما ما يخص المسائل الأمنية، كما أنه سيسمح للفلسطينيين بالاستمرار في تجنب الخطوة المهمة للاعتراف المتبادل، والتي تشمل حق إسرائيل في الوجود بصفتها دولة الشعب اليهودي، علماً بأن هذه المسألة تشكل لبّ النزاع وجوهره، فضلاً عن أن تجنبها سيضر بالمساعي الرامية إلى التوصل إلى سلام أصلي.

٣ - تعارض وزارة الدفاع توجه السلطة إلى الأمم المتحدة، كما تعارض إلغاء الاتفاقيات، وتقول إن إلغائها، أو فرض عقوبات على السلطة، ربما يؤديان إلى حل السلطة وإعادة المسؤولية عن إدارة الحياة في المناطق المحتلة إلى الجيش الإسرائيلي، وهو ما سيكون كارثة. فوفقاً لتقديرات الجيش، فإن عبء إدارة الاحتلال والحياة اليومية للفلسطينيين يتطلب ميزانية تقدر بـ ٣ مليارات دولار، كما يتطلب رفع ميزانية وزارة الأمن أو تحويل ميزانيات من بنود أخرى، الأمر الذي ربما يمس برامج التسليح المعمول بها، ويرهق ميزانية الأمن ويفرض تغييراً في تقسيم الموارد.

٤ - أمّا الجيش الإسرائيلي فيعتقد أنه كان ممكناً تجنب إسقاطات أيلول/سبتمبر، وكذلك أي صدام، لو أن

الحكومة بادرت إلى خطة أو اقتراحات سياسية، وهو مقتنع جداً بأن الأوان لم يفت على ذلك، لكنه، في المقابل، يتأهب للسيناريوهات "الكارثية" ولأسوأ الاحتمالات: تظاهرات سلمية في مناطق السلطة الفلسطينية، وهذه أقلها ضرراً، لكنها ربما تتحول إلى مسيرات نحو المستعمرات ونقاط الاحتكاك في الحواجز، فترفع احتمالات تحولها إلى صدامات عنيفة. ولذلك أعد الجيش خطة "برج الشجاعة" ("مغdal عوز") لمواجهة جميع الاحتمالات، بدءاً بمواجهات بسيطة يستعمل فيها أدوات تفريق تظاهرات سلمية، وضمنها التحضير لاستعمال، ولأول مرة، قنابل غازات كريهة جداً من أجل تفريق المتظاهرين، مروراً بمواجهات عنيفة وإمكان تجنيد قوات احتياط، ووصولاً إلى السيناريو الأسوأ الذي يشمل مسيرات فلسطينية على أكثر من جبهة، في الشمال وال الضفة وغزة، ربما ينضم إليها الفلسطينيون في إسرائيل.⁽⁵⁾

٥ - تعارض وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة والعمل وبنك إسرائيل، اتخاذ خطوات متطرفة أو إلغاء اتفاق أوسلو، وترغب في معاقبة السلطة من دون كسر الأدوات أو دخول مواجهة عسكرية من أي نوع، لأنها تخشى من تداعيات أيلول/سبتمبر على التجارة الخارجية، وعلى حملات مقاطعة إسرائيل ومقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية، وعلى حركة نقل البضائع. فوزارة المالية تفضل تجميد أموال السلطة الفلسطينية المستحقة في حال إعلان الدولة الفلسطينية، وتعارض إلغاء اتفاق أوسلو لأن هذا الأمر سيلغي أيضاً بروتوكول باريس الاقتصادي، والإطار الجمركي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الأمر الذي يعني خسائر مالية للاقتصاد الإسرائيلي من جهة، والدخول في مجهول اقتصادي من جهة أخرى.

٦ - أما لجنة الخارجية والأمن في الكنيست فتعتقد أن خلافاً ما حدث في تعامل الحكومة مع استحقاق أيلول/سبتمبر، إذ كان عليها أن تعرض برنامجاً سياسياً لتفادي تقديم طلب الاعتراف إلى الأمم المتحدة. وقد تعاملت هذه اللجنة مع إمكان إعلان دولة فلسطينية بجدية كبيرة، وأعدت تقريراً مفصلاً، قسم منه سري، بشأن سيناريوهات الرد الإسرائيلي ومعاني إعلان الدولة الفلسطينية. وتوصلت اللجنة إلى أن ثمة موقفين متناقضين لدى المؤسسة الإسرائيلية، هما: موقف متطرف يعبر عنه وزير الخارجية الذي يدعو إلى مواجهة توجه السلطة إلى الأمم المتحدة، وبالتالي إلى إعلان إلغاء اتفاق أوسلو، وذلك بموازاة العمل الدبلوماسي من أجل إحداث شرخ في موقف أوروبا وتجنيد أكبر عدد ممكن من الدول للتصويت ضد اقتراح إقامة دولة فلسطينية، وهذه المعركة خاسرة وفقاً لتقديرات كبار موظفي وزارة الخارجية ذاتها ومدنوبها في الأمم المتحدة؛ الموقف الثاني هو موقف وزارة الأمن والجيش الإسرائيلي الذي يطالب بعرض مبادرة سياسية ربما توفر الإحراج لدولة إسرائيل في أفضل الحالات، وتمنع، في أسوأ السيناريوهات، مواجهة عسكرية ونشوب انتفاضة جديدة.

ولم يحسم موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه نوعية وكيفية الرد على توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وإعلان إقامة دولة فلسطينية، وأغلب الظن أن التهديدات بإلغاء اتفاق أوسلو تندرج ضمن محاولات ردع السلطة وفرض الإرادة الإسرائيلية على تصرفاتها. والأرجح أن رد الحكومة الإسرائيلية سيتحدد بحسب التطورات على أرض الواقع، فإذا مر إعلان الدولة الفلسطينية من دون تصعيد أمني في مناطق السلطة أو الحدود الأخرى، وكان مجرد إعلان رمزي من دون إسقاطات سياسية أو دبلوماسية، فإن إسرائيل لن تبادر إلى التصعيد، أما إذا تطورت التظاهرات إلى مواجهات عنيفة ومسيرات نحو نقاط التماس (المستعمرات والحواجز)، فإن الرد العسكري حينها سيكون قاسياً، لكن من دون أن يؤدي إلى إسقاط السلطة الفلسطينية وتدميرها. ووفقاً للصحافيين عاموس هرئيل وآفي سخاروف من صحيفة "هآرتس"^(٦) فإن الفلسطينيين تعلموا من تجارب الماضي أن العنف لا ينفذ بالضرورة في مواجهة إسرائيل، وأن من الأفضل استعمال أدوات نضال سلمية على غرار الثورتين التونسية والمصرية، في حين أن إسرائيل لم تتعلم من تجارب الماضي وما زالت تعتقد أن في إمكانها ترويض تصرف السلطة الفلسطينية وإخضاعها ولو بالقوة والعنف، وكان الأجدر بها استعمال وسائل سياسية دبلوماسية.

لا نعلم بعد مَنْ سيهزم مَنْ، حركة الاحتجاجات أم استحقاق أيلول/سبتمبر. فحركة الاحتجاج لم تنجح في استمرار استقطاب فئات جديدة من المجتمع الإسرائيلي، وإنما كان هناك بوادر تراجع في حجمها وزخمها، كما أنها فشلت في تغيير الأجواء العامة في إسرائيل، أو ثقافة عسكرة المجتمع، ولم تمس أولويات الأمن. أمّا إذا استمرت حركة الاحتجاج وتوسعت، وهو احتمال ضئيل، فإن ذلك سيؤثر في تماسك المجتمع الإسرائيلي، إلا إذا اختارت الحكومة الإسرائيلية التصعيد الأمني وافتعال مواجهات للتهرب من مطالب المحتجين وإطالة عمر الحكومة، والقضاء عملياً على حركة الاحتجاج. ■

المصادر

- (١) لجميع المعطيات في هذا القسم انظر: تقرير "الشعب يريد عدالة اجتماعية"، إصدار مركز أدفا ("معلومات حول العدالة والمساواة في إسرائيل") (باللغة العربية)، ٢٠١١/٨/٧، في الموقع الإلكتروني التالي:
www.adva.org/default.asp?pageid=1003&itmid=657
- (٢) براك رفيد، "ليبرمان يهدد: سندر على إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد"، "هآرتس"، ٢٠٠٩/٨/٣١.
- (٣) أمير بوخبوط، "إسرائيل تنهياً لأيلول"، موقع والا الإلكتروني، ٢٠١١/٨/١٤؛ "هآرتس"، "تحضيرات أيلول على قدم وساق"، ٢٠١١/٨/١٥.
- (٤) وزارة الخارجية الإسرائيلية، "ما وراء العناوين: الأخطار الكامنة في اعتراف سابق لأوانه بدولة فلسطينية"، ٢٠١١/٧/١٦.
- (٥) أمير بوخبوط، "في مواجهة أيلول: رئيس الأركان يتفحص فرق الجيش"، "هآرتس"، ٢٠١١/٨/١٠.
- (٦) عاموس هرئيل وأفي سخاروف، "الفلسطينيون تعلموا من تجارب الماضي، وماذا عنا؟"، "هآرتس"، ٢٠١١/٥/٢١.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

أمكنة صغيرة وقضايا كبيرة

ثلاثة أحياء فلسطينية في زمن الاحتلال

تأليف

رلى أبو دحو
ليزا تراكي
أميرة سلمى
لميس أبو نحلة
بني جونسون
جميل هلال

٢٤٤ صفحة ١٥ دولاراً